# الخروج على نَصّ القبيلة

قالوا «إن الشهادة هي المرآة التي يلتقي فيها المرء مع ذاته، ليتعرف على هذه الذات بواسطة الوعي»، وقالوا أيضاً «إن هذه العملية تتحول إلى نقيضها، فما يبدأ بافتراض معرفة الذات، ينتهي إلى خلق قصة أخرى تعتم على الافتراض الأول»، فأين هي الحقيقة من كل ذلك...؟!

أقول الحق، المسألة برمّتها تشكل معضلة، فأن أترك ذاتي المتجلّية في خطابي المكتوب أو المعاش، المعلن أو حبيس أدراجي المعتمة، للآخرين، أهون ألف مرة من أن أقف أنا بمواجهة هذا الخطاب نقداً أو تحليلاً أو حتى استرجاعاً. بالرغم من كل احتمالات النفي والإبعاد والمصادرة والوصم التي عادةً ما تواجه كاتبة امرأة خرجت على نص القبيلة. ثم هل أمتلك وسط هذا السباق المراتوني مع دقائق اليوم ترف التوقف ولو للحظة والنظر إلى الخلف؟!

أعرف جيداً أنني أحمل عبء فرح ممارسة إثم الحياة، عبر الكتابة، لأكثر من ربع قرن، في بلاط صاحبة الجلالة «الصحافة»، في فضاء الانفعال الحر مع الحياة، «القصة القصيرة»، وفي ملكوت العقل الرصين «البحث العلمي»، وأعرف جيداً وأنا أطلّ من شرفة الخمسين على حياة حافلة بالتشظّي وعلى الأمكنة والعلاقات والوجوه، لمَ أتساءل لماذا؟ هل كان أمري قبولاً

سهير سلطي التل

غبياً لمقررات قدرٍ أكثر غباءً؟ هل امتلكتُ يوماً ترف حريّة اختيار ما كنته، وما أصبحت عليه، وما سأكونه في ما تبقّى لي من العمر؟

أسئلة صعبة وُضعتُ في مواجهتها ثلاث مرات، قلتُ فيها كل شئ إلا ما ينبغي أن أقوله. والآن وعلى صفحات باحثات وفي أجوائهن الدافئة، أحاول الإجابة. لِنَقل إن أمر الحديث عن البحث العلمي أكثر سهولة، لكن هل يختلف احتراف الكتابة بصيغة بحث علمي عن قصة قصيرة أو مقالة صحفية في حياة امرأة خرجت على نص القبيلة؟ هل تكمن المشكلة في احتراف فعل الكتابة، أو في نوع الكتابة؟ في حالتي أعتقد أن لا فرق، فالعلاقة جدلية بين فعل الكتابة ونوعها وموضوعها، لأن الأصل هو الخروج على قانون القبيلة القاضي بصمت النساء.

لأعترف بدايةً أن لصدفة الميلاد دوراً مهماً في تكوين الفرد، وأن لصدفة ميلادي دوراً قد يكون أكثر أهمية وامتداداً مما قد يكون لغيري. وتتمثل هذه الصدفة في أمرين، الأول؛ أنني أنتسب إلى قبيلة ريفية صغيرة نسبياً، بالمقارنة بأعداد القبائل والعشائر الأردنية الريفية والبدوية، فعوّضت عن قلة عدد الأفراد الذكور، بتعليم أبنائها ذكوراً وإناثاً تعليماً عالياً، وذلك في وقت كان من النادر أن نجد فيه من يستطيع «فك الخط» في معظم أرجاء شرق الأردن. هذا التعليم المبكر مكّن القبيلة من ثروة ونفوذ سياسي، جعلها واحدة من أكثر القبائل الأردنية تأثيراً في الحياة السياسية والثقافية، وهذا بدوره جعلها أكثر مرونة تجاه الأعراف والتقاليد السائدة خصوصاً فيما يتعلق بالموقف من تعليم وعمل البنات.

أما الأمر الثاني؛ فهو انتسابي إلى عائلة صغيرة خرجتْ برمّتها عن نص القبيلة وأعرافها السائدة سياسياً واجتماعياً. فمعظم أفراد هذه العائلة الصغيرة، الجد والجدة للأم والأخوال وبعض الأعمام والعمات، فضلاً عن الأم والأب، انتسبوا بشكل أو بآخر إلى المعارضة السياسية. وكان عميد هذه المعارضة العم الشاعر المعروف مصطفى وهبي التل، الملقب بعرار، الذي يعتبر شاعر الأردن الأول والذي مثّل ويمثّل حتى اليوم الأب الروحي، ثقافياً وسياسياً، لكثيرين من مثقفي ومثقفات الأردن. فشِعره العابق بأنفاس الحرية، ومعارضته الشرسة للانتداب البريطاني، وسخريته من «الاستقلال الكرتوني» وانتماؤه الصادق إلى عذابات فقراء الفلاحين، جعل حياته خليطاً من سجن ومنفى وإبعاد، ونمطاً استمر مع أسرتي الصغيرة، إذ كان طابع حياتنا ومنذ طفولتي المبكرة، السجن والمنفى والإبعاد. فالأم والأب انتسبا ومنذ الخمسينيات إلى حزب سياسي يساري معارض، وتلقّيا نتيجة انتسابهما هذا حصتهما من الأحكام بالسجن، والمطاردة، والإبعاد، وغير ذلك من أساليب القمع التي مارسها النظام بحق «المارقين»، فكيف إذا كان هؤلاء «المارقين» من أبناء قبيلة تحكم البلاد!

والجانب الآخر من صدفة الميلاد هذه، المستوى الرفيع من الثقافة السياسية والاجتماعية والأدبية التي امتلكها الوالدان، فالأب أيضاً شاعر وإن لم يهتم بنشر شعره. والأم امتلكت من العلم والثقافة ما يمكنها من مواجهة أعباء حياة المنافي والسجون، وتربية ثلاث بنات دون قلق بسبب عدم وجود ولي العهد الذكر، في وقت كان فيه عدد الأبناء الذكور هو صمّام أمان حياة المرأة، أي امرأة... وهكذا كان احتراف السياسة والكتابة جزءاً من صدفة الميلاد.

أقول الحق، إني في طفولتي، وحتى في أوساط العائلات الصديقة من اللاجئين السياسيين أو المثقفين، كنت أشبه «بأليس في بلاد العجائب»، فكلمة «بنت» لم تكن تعنيني بشيء، ومفردات مثل «ممنوع» و«لا يجوز» و«عيب»، كلمات لم تكن متداولة بذلك القدر من القسوة، فالعيب في بيتنا أن تمضي أيام دون أن نقرأ كتاباً، أو نشارك في العمل المنزلي، وأشياء كثيرة لا تمت إلى مفهوم العيب الشائع بصلة. والوالدان قدوة ونموذج للعلاقة الإنسانية الديمقراطية، ذلك بالرغم من شظف العيش، وقلق الترحال... لكن الزمن الآتي كان كفيلاً بتعليمي، وبقسوة، معنى أن يكون المرء «أنثى» لكنه فشل بتعليمي الانصياع.

المفارقة في صدفة الميلاد، أنها تصبح قدراً موجَّهاً لما يليها... فكان من الطبيعي بعد ذلك، أن يكون الهم السياسي، هو الهم الأول في مراهقة تفتحت أزهارها على هزيمة حزيران، وكان طبيعياً أن يكون اختيار الانتماء السياسي في دائرة اليسار، لكن هذه المرة «اليَسار الجديد» وليس يسار الوالد الذي أصبح «متكلساً» من وجهة نظر مراهقة، وفي النهاية كان طبيعياً أن أبدأ بتناول نصيبي من مقارعة القبيلة والسلطة الحاكمة واستحقاقاتها. فأولاً كان المنفى. ثم مواجهة أعباء الحياة في وطن هو سجن كبير، الخيارات المتاحة فيه الولاء، أو سلسلة من الممنوعات تبدأ بالعمل والسفر ولا تنتهي... فمن طرائف السلوك السياسي للسلطة الحاكمة في الأردن وحتى بداية التسعينيات، عدم إقدامها على اعتقال النساء لأسباب سياسية، فكانت تكتفي بعقوبات من نوع المنع من العمل والسفر، عدا عن ممارسات أخرى لا تقلّ قسوة، كاغتيال الشخصية بالشائعات والنفي الاجتماعي، وغير ذلك الكثير مما يتفتق عنه ذهن هذه الأجهزة...

وهكذا بدأ الصراع مع القبيلة. فالتعليم والعمل وغيرهما مما قبلته القبيلة، وجب توظيفه لتعزيز نفوذها السياسي والاجتماعي لإضعافه بالانتماء إلى المعارضة. فكيف إذا كان هذا الانتماء من فتاة اختارت الكفاح المسلح مع إحدى فصائل اليسار الفلسطيني، وعلى مشارف ما اصطلح على تسميته «بحرب أيلول»؟! والسلطة تستعد

لهذه المعركة بحشد قاعدتها من أبناء القبائل والعشائر وكيف إذا خرج أحدهم، وكان فتاة عن هذه القاعدة؟! فكانت صدفة المنفى وكانت تجربة بيروت.

لم يكن اختيار بيروت، المدينة التي عشقت، فصارت وطناً أصيلاً، خياراً حراً، بل كانت الحل الممكن بعد استحالة الحياة في أوروبا أو العودة إلى الوطن. وبيروت بالنسبة لي كانت الفاكهاني والحمراء. في السنوات القليلة التي أمضيتها في الفاكهاني، اكتشفت معنى أن يكون المرء أنثى، في وسط يرفع الكثير من الشعارات، وينقضها ألف مرة في اليوم. واكتشفتُ أن القبيلة ليست عصبة دم، بل هي بنية ذهنيّة تتغلل في أعتى المؤسسات ادعاء بالحداثة، وأن المنتمين إلى الثورة فئتان: فئة مكرسة للموت المجاني، وأخرى لقبض ثمن الجوع والموت والدمار. ولم أكن بالرغم من صغر سني، على درجة من الغباء لأقبل التعايش مع هكذا منطق، فغادرت الفاكهاني إلى «الحمراء». قد تبدو نقلة بسيطة، لكنها كانت كافية لصياغتي من جديد... في الحمراء، وبحذر شديد باشرتُ رحلة التعلم الجاد، بدءاً من تعلم الاستماع إلى خبرات الآخرين وتجاربهم، انتهاءً بتعلم الصحافة التي أصبحتْ المهنة التي تكفيني شرّ سؤال اللئام. وفي «الحمراء» تعلمت الدرس الأكثر أهمية: قيمة الحرية المنتجة، إذ أدركت أن الحرية بلا إنتاج حقيقي، لن تزيد عن كونها فوضى تحيل التجربة الإنسانية إلى عبث مرضي، وأن الخطأ لا يكمن في الفكرة بل في بعض حَمَلَتها ومدّعيها....

وهكذا لم تعد بيروت مجرد مقهى ورصيف وبار يقصده طلاب المغامرة السياسية وشذاذ الآفاق... صارت وطناً، بجامعاتها، ومكتباتها، وشوارعها، ومقاهيها، ومسارحها... والأهم بناسها الطيبين، الذين أعطوني الكثير بالرغم من وجع الحرب وآلامها... وطناً، حملتُه معي إلى المنافي اللاحقة... كما حملتُ من قبل إربد وعمان... جئتها مراهقة بكل ما في الكلمة من معانٍ وأبعاد وخرجت منها ـ على مضض ـ امرأة ناضجة تعرف ماذا تريد وكيف تحقق ما تريده. وحتى اليوم، أعود إليها كلما تعبت، كطفلة تستنجد بحضن أمها، أشكو لها، وتسمعني، تربت على كتفي، وتحمّلني بركاتها وأنا أمضي إلى شأني...

إذن، كان للقبيلة التي طوّعت قيمها التقليدية لخدمة نفوذها السياسي، ولبيروت، مؤثرات حاسمة، الأول في فعل الخروج والثاني في فعل التكوّن. ويبقى سؤال الكتابة.

لنقل إن فعل الكتابة ابتدأ مع مهنة الصحافة التي احترفتُها بالرغم من حصولي على درجة البكالوريوس في المحاسبة؟! ففضلاً عن مورثات الجينات والأسرة التي كان الكتاب رفيق حلّها وترحالها، وكان الشعر بالذات قوتها اليومي، جاءت صدفة أخرى ألا وهي التدرّب على العمل الصحفي في إحدى الصحف اللبنانية، قبيل منتصف

السبعينيات، لم أفكر وقبلت العرض، وانتهى بي الأمر إلى التكرّس صحفيّة بدأت متدربة في الصحف اللبنانية وانتهت محترفة في الصحف الأردنية، مروراً بمجموعة من الصحف العربية كمراسلة ومحققة. لا أنكر محبتي لهذه المهنة، وتعلقي الشديد بها، فقد كانت وسيلتي للتعبير عن اهتماماتي السياسية والثقافية. أما القصة القصيرة، التي حملت شكلاً من أشكال لغة وإيقاع القصيدة، وكما قال أحد النقاد، فكانت الفضاء الذي عبَّرت فيه عن انفعالاتي بالتجربة الإنسانية كما التحمت بها، فكانت المنفذ من محدودية الأداء الصحفي على المستوى الانفعالي بالحالات الفردية، فضلاً عن كونها المنفذ من إيقاع الكتابة السريع، السطحي أحياناً. لكنني وبكل الأحوال أؤكد فضل مهنة الصحافة في إعطائي دفعات لالتحام أقوى بالحياة، أحداثها وناسها، التحام قدَّم لي مادة غنية لقصصي وأبحاثي، ربما لن يتوفر لو اتخذ احترافي الكتابة خطاً مستقيماً وقصيراً تجاه البحث العلمي والحياة الأكاديمية.

لا أنكر عدم عنايتي كثيراً بالكتابة حول قضايا النساء بداية. فالكتابة في هذا المجال، كانت قصراً على صفحات مخصصة لهن، تتناول آخر صرعات الموضة والطبخ وكتابة من نوع «كيف تسعدين زوجك يا سيدتي؟». وكان الابتعاد عن مثل هذا المجال من الصراعات الحادة التي خضتُها في الصحافة الأردنية. ففي مطلع الثمانينات، لم يكن مألوفاً أن تكتب النساء خارج هذا السياق، وكنت قد عدت بعد تجوالي الطويل في الصحافة العربية، محترفة تحمل مشروعها المهني، السياسي والثقافي، الذي لم يكن مقبولاً، لا من إدارات الصحف، ولا من الزملاء الذين وجدوا فيّ حالة ناشزة، ينبغي القضاء عليها، قبل أن تتمكن من فتح الباب على مصراعيه أمام جحافل النساء اللواتي كن يتأهلن لاقتحام هذه المهنة، بعد تأسيس كلية الصحافة والإعلام في جامعة اليرموك. ومع ذلك كله نجحت في إدارة دفة الصراع لصالحي، وفرضت وجودي بقوة خارج الصفحات المخصصة لإسعاد الزوج والطبخ، لكن بكثير من الألم والمرارة، ربما لم أتخلص منهما حتى الآن، بالرغم من سعادتي بعشرات الزميلات اللواتي كرسن وجودهن المهني في الصحف وفي نقابة الصحفيين، من خلال العمل في كافة حقول التناول الإعلامي.

أما قصصي، وكانت تعكس جزءاً من تجربتي الشخصية، ولا أخجل من هذا الإقرار، فتناولت هذه القضية، بشخصياتها وأحداثها ولغتها. لم يكن الأمر وعياً خاصاً في المجموعة الأولى «العيد يأتي سراً»، لكنه بدأ بالتبلور في المجموعة الثانية «المشنقة»، التي كانت موضوع محاكمة شرسة، أُدنتُ فيها بتهمة الإساءة إلى الأخلاق والآداب العامة، حسب نصوص قانون العقوبات، وذلك لأنني أوردت كلمة «عضو تناسلي» في إحدى قصص المجموعة، وكنتُ بهذه التهمة وهذه المحاكمة أول كاتبة

أردنية لا بل عربية تُحكم وتُدان. السبب المعلن، كتابة ونشر قصة تحتوي على لفظة نابية، وغير المعلن، تأديبي، وكسر قلمي المشاغب، ثم «تربية نسوان الأردن» من خلالي، ويبدو أنني لم أتأدب. أما المجموعة الثالثة، وعنوانها «نَصّ الحياة»، فقد كُتبت في مرحلة تبلور فيها وعي نسوي، وقد لاقت بعض قصصها التي نُشرت في أماكن متفرقة، هجوماً نقدياً شرساً، بسبب أيديولوجيتها النسويّة حسب تعبير أحد النقاد، وهذه المجموعة لم تنشر كاملةً في كتاب حتى الآن.

العمل النقابي في نقابة الصحفيين ورابطة الكتاب، والنسوي في الاتحاد النسائي – وكانت تلك مؤسسات تشكل نوعاً من مظلة علنية للعمل السياسي الذي كان سرياً في ذلك الوقت – وضعني بمواجهة قضية النساء، كما ينبغي أن تكون. لا يعني ذلك تجاهل تجربتي الشخصية في الدفاع عن حقي بالوجود كامرأة كاتبة تحمل وجهة نظر سياسية وثقافية واجتماعية، في مؤسسة الزواج والمؤسسة الإعلامية والمؤسسة الحاكمة، ومع القبيلة التي وجدتْ في كتابتي وسلوكي السياسي ما يحرجها، إذ أدركتُ وفي هذه الاوساط ومنذ بدايات التحاقي بالعمل السياسي، ماهيّة وضع النساء: أن تكوني امرأة، يعني أن تظلي في الهامش، وأن تستسلمي لسيطرة الهيئة التي تقرر تشكل وعيك، وأسلوب حياتك، ولغتك، وكل شيء... والأهم أن يتشكل عقلك، وينحبس في دائرة اللاوعي، وأن تخرجي من ذلك كله، فذلك يعني سلسلة من الصراعات الدامية. وذلك كله ترك أثره في العمل الجدي على تلمُّس أبعاد هذه القضية على المستوى الأشمل. لكن نقطة التحول بدأت في ذلك المساء المرّ، يوم انهمكت في نقاش سفسطائي، مع بعض القيادات السياسية النسائية، ممن يقصصن شعورهن على طريقة «روزا لوكسمبورغ» فيعتقدن بذلك أنهن ختمن علم الماركسية. كان الخلاف حول أهمية الفكر والمرجعيات النظرية الواضحة، في حقل العملين السياسي والاجتماعي، والنقطة الأخطر العمل على المشكلات الخاصة بالنساء، وبالذات قانون الأحوال الشخصية. وكنت وقتها نخرتُ شوارع الوطن بالمظاهرات والاعتصامات والمهرجانات الخطابية من أجل كل شيء، إلا قضايا النساء. أذكر بقوة النساء المتجهمات، اللواتي يجبن أزقة المخيمات لتجميع قطعان النساء لتوقيع مذكرة تعنى بمطلب سياسي، أو لإشراكهن في اعتصام أو مهرجان خطابي لنصرة الشعوب الشقيقة، وما إلى ذلك من أنشطة لا أقلل من أهميتها، لكني لم أر فيها ما يحل مشكلات جموع النساء، العاطلات عن العمل اللواتي يعانين من أشكال التمييز كافة. فمشغل التريكو الذي افتتح في أحد المخيمات لم تجد خريجاته عملاً يؤمّن قوتهن، ولم يوفر إتقانهن فن الحياكة والتطريز دون تعنيفهن حتى القتل. وقانون الأحوال الشخصية راسخ في مكانه، لم تفد «الحتمية التاريخية» بزحزحته قيد أنملة. والقرويات الأردنيات لا يوجد لمشكلاتهن مكان على جدول أعمال

النضال الوطني، يومها اتُّهمتُ بقسوة بأنني «برجوازية صغيرة مستغربة» أغرق في مشكلاتي الشخصية وأريد إغراق العمل النسوي بها، وأنه يتحتم عليَّ كي أكون على مستوى المسؤولية أن أعمل بجهد مضاعف بشعار «تحرر النساء يتم بتحرر المجتمع» كي أساهم في تحرير هذا الوطن. ونسيَتْ هذه السياسية المناضلة، أو تناست أنني أمضيت ثلاثة أرباع عمري في المنافي من أجل قضية الوطن، وأنني ممنوعة من العمل والسفر، من أجل تحرير الوطن. المشكلة في حينها أنني كنت أدرك أهمية القضية الوطنية وضراوة عبئها المضاعف على النساء، وقد دفعت ثمن هذا الإدراك من دمي ولحمي وأعصابي، لكنني كنت أتلمس طريقي من أجل إيجاد المعادلة القادرة على حل هذه المعضلة الصعبة. مللت من الاستغراق في مناقشة جنس الملائكة مع الرفاق والرفيقات، وبدأت العمل وحيدة.

كانت خطوتي الأولى، التعرف عن كثب على هموم النساء الأردنيات، لم أجد في المكتبة ما يقود خطواتي، ومن موقعي كصحفية بدأت البحث. كانت بدايات متواضعة، تفتقر إلى المنهج المنظم المحكم، خليط من السرد الصحفي والمعلومة الموثقة. بدأت بدراسة أوضاع النساء العاملات، انطلاقاً من قناعتي بأهمية الاستقلال الاقتصادي لتحرر النساء، وتعددت كتاباتي لتناول الأوضاع التعليمية والحركة النسائية وغير ذلك. وفي كل مرة كنت أبحث عن شيء ناقص، لا أستطيع الوصول إليه. كنت أحاول الإمساك بطرف ذلك الخيط الرفيع اللامرئي، المسكوت عنه، الذي يحيك عوالمهن، ويحدد مكانتهن كنساء ومواطنات، فضلاً عن أسئلة المنهج والأطر النظرية، وغير ذلك من أدوات تحليل أفتقدها في تعاملي مع الحالات الفردية التي أتاح لي عملي الصحفي التعرف إليها، والتي تحولت مع الوقت إلى مجاميع كبيرة، تتضافر معاً، بجديلة العنف المسكوت عنه. لا أنكر ـ وعلى المستوى الأخلاقي ـ ما للازدواجية الأخلاقية التي يتسربل بها مجتمع القبيلة الكبيرة من أثر في استمرار إصراري على البحث، ولا أنكر أثر هذه الازدواجية وفعلها في قضية محاكمة قصة المشنقة التي أشرت إليها، والتي دفعتني إلى المزيد من كشف المستور، من أمر الأخلاق الحقيقية التي تسري في عروق هذا المجتمع الذي يتسربل برداء الفضيلة نهاراً، ليغرق في حمّى الرذيلة ليلاً. فبدأت العمل على كشف المستور من أمر جريمة الجنس، وكان همي منصبّاً على قضية تجارة الجسد، العلاقات المحرمة، والاغتصاب. كانت النتيجة الأولية رسم صورة واضحة لما أسميته «قاع المدينة» وهي تحقيق موسع رفضت الصحيفة التي أعمل فيها نشره، وكان السبب المباشر في مغادرتي بلاط صاحبة الجلالة إلى غير رجعة...

أذكر جيداً ذات ندوة حول أوضاع النساء، وكنت قد طُردت للتو من بلاط صاحبة الجلالة، ردود الفعل عندما قدمت نتائج هذا البحث الأولية في إطار دراسة حول قانون

العقوبات، وكانت بؤرة البحث، جريمة تجارة الجسد ودور العنف الأسري في تعزيزها. أستطيع لليوم استذكار مستوى الشتائم ونوعها التي انهالت فوق رأسي. ولن أنسى ما حييت وجه واحدة من قيادات العمل النسوي المتجهم وهي تصرخ مستنكرة، وهل تريدين منا الدفاع عن حقوق «الـش...».

هذان الموقفان، الطرد من بلاط صاحبة الجلالة، والطرد من بلاط العمل النسائي، معنوياً على الأقل، أكدا أهمية البحث المعمق في قضية النساء عموماً، وقضية العنف خصوصاً. فحتى ذلك التاريخ لم تستطع الصحافة، ولا العمل النسوي بمؤتمراته وندواته، وورش عمله، إقناعي بأن ما أقدمه يشكل فعلاً حقيقياً، يساهم في تكوين مرجعية علمية حول قضية النساء في الأردن، فعدت إلى مشروع قاع المدينة، وعمقته بمزيد من التحليل لما جمعته من وقائع وشهادات وأرقام إحصائية رسمية، لأنتهي إلى بحث نُشر بعد ست سنوات من إنجازه بعنوان «مدينة الورد والحجر: دراسة في جريمة الجنس في المجتمع الأردني». سنوات مضت في البحث عن ناشر انتحاري يقبل بتبعات هذا الكشف سياسياً واجتماعياً، ومقارعة دائرة المطبوعات المعنية بإجازة ما ينشر، التي راوحت لمدة طويلة بين عدم الرغبة في إجازة المخطوط، وعدم القدرة على منعه لأنه يستند إلى معلومات رسمية موثقة ولا يمكن إنكارها. ماطلتني لأشهر طويلة، إلى أن حسمتُ الأمر بمعركة إعلامية هددتُ فيها باللجوء إلى القضاء. وهكذا نشر الكتاب لأُصلَب من جديد على صليب الاتهام باللا انتماء وتشويه المجتمع، وافتعال القصص، بدافع الحصول على التمويل الأجنبي، لأن الناشر وهو جمعية محترمة يترأسها أستاذ علم اجتماع مرموق، تلقّى تمويلاً أجنبياً لنشر الدراسات التي يتبناها.

في هذا السياق المضطرب، جاءت الفلسفة، إذ لا بد لتنوع التجربة الشخصية واتساعها النسبي، وتنوع دعاماتها المعرفية من أسس قادرة على حمل ما يمكن لملمته من أجزاء تجربة الكتابة الموزعة على الصحافة والقصة، وشكل من أشكال الكتابة البحثية، ولم تكن القراءات الذاتية في هذا الحقل، كافية، فكان لا بد من التخصص الأكاديمي لتعزيزها. وهكذا عدت إلى مقاعد الدراسة مع من يقتربون من سن ابنتي، وحضنتني بيروت مرة أخرى، طالبة مجتهدة، أعمل على نقد المنهج في الفكر النسوي، في إطار أطروحة دكتوراة،...

وأنتهي من هذا الاسترجاع كله ـ الذي لا يخلو من مرارة ـ إلى إعلان شعور ما، بالرضى، رضى لا يقوم على ما تحقق من «إنجازات» إن صح التعبير، أو على اعتراف الأوساط السياسية أو النسائية، أو حتى السلطة، التي منحتني، ولو على مضض، جائزة الدولة في حقل الدراسات النسويّة، وكانت تُمنح للمرة الأولى، بل هو الرضى الناتج عن

تبلور مشروع فكري يتناول قضية النساء، بدأتُ العمل فيه بأدوات هاوية، وأعمل فيه الآن بعشق الهاوية، لكن رضى لا يحول دون قلق الأسئلة الصعبة.

وأعود في النهاية إلى السؤال الابتدائي، هل استطعت من خلال هذا النص، مواجهة الذات وتقديمها عن وعي، أم أنني بقصد أو بدون قصد قدمت حكاية أخرى احتل الآخر موقع الصدارة فيها؟!

كتبت ذات يوم، أن السيرة، وما يتفرع عنها من شهادة على التجربة، ليست مكان الولادة، ولا التحصيل العلمي أو الخبرات أو المنجزات، بل هي، ما بين سطور ذلك كله. هي ذلك اللامرئي من مشاعر إنسانية، رافقت وكوّنت ونجمت عن كل ما حمله الخطاب، قصة كانت أو مقالة، أو بحث، لكن من يستطيع مهما بلغ من قدرة أو جرأة اختصار هذه المشاعر، والتعبير عن كل دمعة، أو ابتسامة، أو غصة، بكلمات؟!...